Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 218-233
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.11

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis of the role of electronic currencies in facilitating money laundering operations: Analytical study

Aisha Mohamed Abd ALSattar*, Aysar Yassin Fahad
College of Administration and Economics/Iraqi University

Keywords:
Electronic currencies, money laundering, international conventions on money laundering operations

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	17 Apr. 2025
Received in revised form	10 May. 2025
Accepted	13 May. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Aisha Mohamed Abd ALSattar
College of Administration and Economics/Iraqi University

Abstract: Dealing with electronic currencies is very important, as it provides speed and effort for the user, but nevertheless there is another aspect of dealing with electronic currencies that carries many negative effects on the economy in general in the event that full protection and advanced programs are not available in countries, and the most important of these risks are money laundering operations, the research aims to clarify the role of electronic currencies in money laundering operations, as well as the international role and cooperation between countries to combat money laundering operations, and one of the most important conclusions The research found is the difference in laws and applications between the countries of the world hindered the application of some international conventions related to money laundering operations, and the researcher recommended increasing the focus on the development of technological systems related to the control of financial transfers, and this contributes to the decrease in money laundering rates.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 218-233
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.11

تحليل دور العملات الالكترونية في تسهيل عمليات غسل الأموال: ـدراسة تحليليةـ

عائشة محمد عبد الستار **أيسر ياسين فهد**
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

المستخلص

يشكل التعامل بالعملات الالكترونية محوراً أساسياً في التحولات الاقتصادية المعاصرة، كما تحمل العديد من المخاطر والآثار السلبية على الاقتصاد بصورة عامة في حال لم تتوفر الحماية الكاملة والبرامج المتطورة في البلدان، ومن أهم هذه المخاطر هي عمليات تهريب وغسل الأموال، يهدف البحث الى توضيح دور العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال، كما يوضح الدور الدولي والتعاون بين الدول لمكافحة عمليات غسل الأموال، تناول البحث تأثير العملات الالكترونية على حالات غسل الأموال، وقد تم اثبات الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي اختلاف القوانين والتطبيقات بين دول العالم عرقل من تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمليات غسل الأموال، كما وصى الباحث بزيادة التركيز على تطوير الأنظمة التكنولوجية المتعلقة بالرقابة على التحويلات المالية، وهذا يسهم في انخفاض معدلات غسل الأموال.

الكلمات المفتاحية: العملات الالكترونية، غسل الأموال، الاتفاقيات الدولية لعمليات غسل الأموال.

المقدمة

شهد العالم في الفترة الأخيرة تطورات كبيرة من ناحية التكنولوجيا وعالم الاتصالات، ويشمل ذلك التطور في العمليات المالية وعمليات التحويل المالي، خصوصاً بعد تطور عمليات التداول والتحويل المالي من نقدي الى الكتروني، وعلى الرغم من المزايا التي قدمها هذا التطور من ناحية السرعة في الإنجاز، والسهولة في التعامل، إلا أن هناك بعض التحديات التي رافقت هذا التطور، ومن أهم هذه التحديات هو استغلال غاسلي الأموال هذه التكنولوجيا في الأنشطة الاجرامية، ومنها عمليات تهريب وغسل الأموال، إذ تعد عمليات غسل الأموال من الجرائم التي تؤثر بصورة سلبية على اقتصاد البلد، من حيث إضفاء طابع الشرعية للأموال غير الشرعية الناتجة من عمليات مشبوهة مثل التجارة بالممنوعات، أو التجارة بالمخدرات، أو الأموال الناتجة من قضايا فساد، وبسبب السهولة وسرعة الإنجاز في عمليات التحويل الالكتروني، وفر ذلك سهولة لغاسلي الأموال بيئة خصبة لممارسة هذه الأنشطة غير المشروعة، ومن ثم الزم الجهات الرقابية والمختصة بتحديث مستمر للإجراءات والقوانين لمكافحة عمليات غسل الأموال. (مرابط، حمودي، 2022: 149)

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في السرعة الكبيرة بالتقدم في عالم التكنولوجيا، والثورة الرقمية، إذ يعد التقدم التكنولوجي سيف ذو حدين، جهة إيجابية وتساعد الأفراد على الوصول الى الخدمات بكل سهولة ويسر، وبتكاليف أقل، لكن في الوقت نفسه يعد وسيلة متاحة لغاسلي الأموال، واستخدماها في العمليات والجرائم المتعلقة بالأموال، كما أشارت معظم الدراسات السابقة إلى خطورة استخدام العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال، والتأثير السلبي للاقتصاد ليس فقط لبلد واحد، وإنما على مستوى عالمي.

لذلك يطرح البحث السؤال الآتي:

❖ هل يسهم التطور في العملات الالكترونية في زيادة نسبة عمليات غسل الأموال؟

ثانياً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيتين مفادهما:

1. الفرضية الأولى (H1): توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين انتشار استخدام العملات الالكترونية وزيادة حالات غسل الأموال.
2. الفرضية الثانية (H0): عدم جود علاقة بين انتشار استخدام العملات الالكترونية وزيادة حالات غسل الأموال.

ثالثاً. أهمية البحث: يساهم البحث في بيان الآتي:

1. توضيح استخدام العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال.
2. كيفية التصدي لعمليات غسل الأموال من خلال العملات الالكترونية.
3. بيان الإجراءات الدولية المتبعة لغرض مكافحة وتقليل عمليات غسل الأموال حول العالم.

رابعاً. اهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة العملات الالكترونية من حيث:

1. توضيح آلية عمل العملات الالكترونية، مع بيان أنواعها.
2. بيان دور العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال.
3. بيان الدور الدولي والاتفاقيات الدولية للتعاون معاً ضد عمليات غسل الأموال.

خامساً. منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال، كما تم اختيار (دولة العراق) كعينة البحث، وللفترة (2018-2022)، بسبب توفر البيانات المطلوبة لتحليل العلاقة بين استخدام العملات الالكترونية، وعمليات غسل الأموال، كما تم تحليل البيانات من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS)، وتفسير العلاقة وفق النسب النهائية.

سادساً. الدراسات السابقة:

1. دراسة (عبد الله، علي زايد)،" غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية"، 2023:

تناولت هذه الدراسة أهمية التعرف على أبرز الوسائل والتقنيات الحديثة التي يستخدمها غاسلي الأموال لإخفاء مصادر الأموال، وركزت الدراسة على مفهوم غسل الأموال في ضوء التقنيات الحديثة، وأوصت الدراسة على ضرورة التدخل التشريعي لتنظيم التعامل بالنقود الالكترونية، فضلا عن اخضاعها لنظام رقابي مركزي.

2. البوسعيدي، سالم بن ناصر، " العملات المشفرة وعلاقتها بجريمة غسل الأموال"، 2024:

تناولت الدراسة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا أمام السلطات القانونية لمكافحة عمليات غسل الأموال، قامت الدراسة بعرض تحليل للثغرات الموجودة في التشريعات القانونية المتعلقة بعمليات غسل الأموال، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة عمليات غسل الأموال، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين التشريعات القانونية التي تتعلق بعمليات غسل الأموال.

3. المدفع، حليمة خالد،" الأساليب التقليدية والالكترونية المستخدمة في ارتكاب جريمة غسل الأموال -دراسة تحليلية-"،2024:

ركزت الدراسة على التصدي لعمليات غسل الأموال عن طريق الجهات القانونية عبر الوسائل المتعارف عليها، كما ساعد التطور التكنولوجي على فتح آفاق جديدة أمام غاسلي الأموال لتوسيع نشاطاتهم الاجرامية وعمليات غسل الأموال، ووصت الدراسة الوحدات المختصة لوضع

البرمجيات الحديثة التي تمتاز بالسرعة والدقة التي تخص دوران الأموال وانتقالها من وإلى البلد عبر الوسائل الالكترونية.

المبحث الثاني

العملات الالكترونية واستخدامها في غسل الأموال

تعد العملات الإلكترونية من العملات التي تستخدم في عمليات البيع والشراء، واجراء المعاملات المالية بصورة الكترونية، حيث تعتمد على البطاقات الالكترونية لإجراء المعاملات المالية معتمدة بذلك على البرامج والتقنيات الالكترونية، بدلاً من التعاملات النقدية بصورة ورقية.

تمتاز بأنها الكترونية من حيث التعاملات المالية، إذ يتم تداولها عبر أجهزة منها (ATM)، فضلا عن سرعة إنجازها للمعاملات المالية، إذ يتم تحويل الأموال بصورة فورية، سواء على الصعيد المحلي، أو الدولي، كما يتم استخدام برامج للحماية والتشفير لضمان عدم الاحتيال (الغامدي، 2005: 32)

أولاً. أنواع العملات الالكترونية

1. **البطاقات الائتمانية**: وهي عملات الكترونية تصدرها المؤسسات المالية كبديل للعملات الورقية، إذ يهدف استخدام العملات الالكترونية بجانب العملات الورقية لغرض تعزيز الشمول المالي، وذلك عن طريق توفير أدوات الكترونية سهلة الوصول والاستخدام من قبل الأفراد الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى المؤسسات المالية، ومنها المصارف لإجراء التعاملات المالية (تركي، 2016: 173)

كما تقوم المؤسسات المالية بالاعتماد على العملات الالكترونية وذلك لتقليل الاعتماد فقط على العملات الورقية، وما يحمله من زيادة التكاليف من حيث الطباعة، أو إدارة النقود الورقية، فضلا عن الرقابة على سير تحويل الأموال من مختلف الجهات، ووجود شفافية للعمليات المالية، منها التحويل المالي، أو اجراء مختلف العمليات المالية وبيان مصادر الأموال، إذ يسهم في متابعة الأموال ومصادر التمويل المختلفة لغرض مساعدة الجهات المختصة في مكافحة عمليات تهريب، أو غسل الأموال، ومن أنواع البطاقات الائتمانية هي: (حسين، 2008: 2)

أ. **فيزا كارد (Visa):** وهي أحد شركات المدفوعات عبر البطاقات الائتمانية، إذ تستخدم هذه الشركات البطاقات الالكترونية، ويتم تداول النقود عبر أجهزة الكترونية منها أجهزة الصراف الآلي.

ب. **ماستر كارد (MasterCard)**: وهي شركة دفع الكترونية عبر بطاقات ائتمانية، يتم استخدامها للتسوق الالكتروني، أو الدفع الالكتروني عبر منافذ الشركة.

ج. **امريكان اكسبرس (American Express):** وهي أحد الشركات العالمية التي تقدم خدمات مالية ائتمانية، تقوم هذه الشركة بتقديم الخدمات الائتمانية والتي تعد من أكبر المصادر التي توفر البطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة.

2. **العملات المشفرة:** تعد من العملات الالكترونية، لكن لا تمتاز بالخصائص التي تتمتع بها البطاقات الائتمانية، حيث لا تخضع لسيطرة الجهات المختصة، وغير معترف بها في معظم دول العالم، ومن أنواع العملات المشفرة: (عثمانية، 2022: 93)

أ. **بيتكوين:** تعد من أولى العملات المشفرة التي تم اطلاقها في عام (2009)، تستخدم هذه العملات كوسيلة للدفع مع الاحتفاظ بقيمتها.

ب. **لايتكوين**: هي عملة تشبه عملة (بيتكوين)، ولكن تمتاز بخفض تكاليف التحويل المالي، وأسرع في انجاز المعاملات المالية.

ج. **ايثريوم:** تم إطلاق عملة ايثريوم في عام (2015)، تقوم هذه العملة بأنشاء عقود رقمية، وتعد من العملات الرقمية، تقوم بعملية التمويل لكن بصورة لا مركزية.

د. **ريبل:** وهي عملة رقمية تستخدم بين المصارف، تم تصميم هذه العملة للمعاملات المالية السريعة، إذ تعد أداة بديل لأنظمة التحويل المالي التقليدي (swift).

وعلى الرغم من سرعة التداول، وخفض تكاليف الانشاء والتحويل، إلا أنها تحمل مخاطرة كبيرة ومنها التقلب المالي السريع والمفاجئ، فضلا عن احتمالية تعرض المواقع الالكترونية التي يتم تداول العملات من خلالها إلى اختراق، وكذلك حظر بعض الدول من استخدام هذه العملات في بلدانها (احمد، كوكي، 2023: 588).

3. العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية: تقوم بعض الدول بأنشاء عملات رقمية تصدر من البنك المركزي لغرض تحسين أنظمة التحويل المالي والدفع الالكتروني، ومن ضمن هذه العملات هي: (بارك، 2024: 2)

أ. اليوان الرقمي الصيني

ب. اليورو الرقمي

ج. الدولار الرقمي

حيث تعد العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية قيد التطور، وبعضها قيد الانشاء، ولكن من المتوقع مستقبلاً أن تحظى بقبول من قبل الأفراد، مع زيادة إجراءات الأمان وأنظمة التشفير حول العالم.

ثانياً. طرق استخدام العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال: تعد عمليات غسل الأموال من العمليات الاجرامية التي ظهرت منذ عام (1920)، واستخدم غاسلي الأموال مختلف الطرق والأساليب المتعددة لإخفاء طابع عدم شرعية الأموال، والشكل الآتي يوضح الطرق المختلفة التي استخدمها غاسلي الأموال على فترات مختلفة، وكما يأتي (Madinger, 2011: 49):

جدول (1): تطور مفهوم غسل الأموال

السنة	مرحلة غسل الاموال	تطور مفهوم غسل الاموال
1920	المافيا الامريكية	بدء انشاء هذا المصطلح أول مرة بمافيا في أمريكا قامت باستخدام مغاسل ملابس لتغطية عدم شرعية الأموال الخاصة بهم
1970	قانون السرية البنكية	قامت الجهات المختصة بإدخال اول خطوات لمكافحة عمليات غسل الاموال
1990	مجموعة العمل المالي	تم انشاء توسعة على مكافحة غسل الأموال وذلك بإضافة (40) توصية دولية.
2000	احداث 11 سبتمبر	تمت إضافة مصطلح (تمويل الإرهاب) بجانب غسل الأموال بسبب احداث 11 سبتمبر
2012	تحديث مجموعة العمل المالي	تمت إضافة قوانين وتشريعات أكثر مثل إجراءات التعرف على العميل (KYC)
2020	العملات الالكترونية	بسبب حالات غسل الأموال عن طريق العملات الالكترونية زاد التركيز على التكنلوجيا والأنظمة الرقابية الحديثة

وتعد عمليات غسل الأموال من الأساليب المتبعة من قبل الأشخاص الذين يقومون بتهريب الأموال، أو تحويل الصفة القانونية للأموال من أموال غير قانونية إلى أموال قانونية ومشروعة، وذلك عن طريق وسائل عدة منها: (الزلمي، 2010، 34)

1. **استخدام البطاقات الائتمانية**: يتم استخدام البطاقات الائتمانية لعمليات غسل الأموال؛ وذلك بسبب سهولة تحويل الأموال، فضلا عن عدم كشف هوية المستخدم، وصعوبة الرقابة على عمليات التحويل.
2. **إعادة بيع السلع الثمينة:** إذ يقوم غاسلي الأموال بشراء السلع الثمينة بالأموال المهربة، ومن ثم يتم بيع هذه السلع مقابل أموال نظيفة بطريقة قانونية عبر البطاقات الالكترونية.
3. **الاستخدام المتكرر للبطاقات الالكترونية**: اذ يتم استخدام البطاقات الائتمانية مرات عديدة داخل المؤسسات والشركات التابعة لغاسلي الأموال، مما يؤدي إلى سهولة جمع الأموال.
4. **انشاء الشركات الوهمية**: يقوم غاسلي الأموال بأنشاء شركات وهمية، الهدف منها استخدام البطاقات الائتمانية بصورة شرعية.

ثالثاً. وسائل لتقليل استخدام العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال: هناك وسائل وتقنيات عدة لمكافحة عمليات غسل الأموال، ومنها: (التميمي، 2023: 3)**:**

1. **الرقابة المستمرة:** تقوم الجهات المختصة بمراقبة العمليات المالية الالكترونية، ورصد الحركات المالية، إذ تقوم بمتابعة الحركات المالية خصوصا ذات المبالغ الكبيرة جدا.
2. **التحقق من هوية العميل:** من الإجراءات المتبعة من قبل المؤسسات المالية هي تقديم مستمسكات رسمية تثبت هوية العميل قبل اصدار أي بطاقة الكترونية؛ وذلك لمنع حدوث اصدار بطاقات مالية وهميه.
3. **تحديد مبالغ شحن البطاقات**: يتم تحديد سقف أعلى لشحن البطاقات الالكترونية، وهذا يكون لفئة معينة من البطاقات الالكترونية، ويمنع شحن البطاقة الالكترونية بمبلغ أعلى من السقف المحدد؛ لمنع استخدامها في تحويل مبالغ مالية ضخمة.
4. **تبادل المعلومات محلياً ودولياً**: من ضمن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المعنية، هي تبادل المعلومات المالية، سواء بين الجهات الرقابية والمؤسسات المحلية، أو بين الجهات الرقابية المحلية والجهات الرقابية الدولية.

رابعاً. التعاون الدولي لمكافحة عمليات غسل الأموال: تعد عمليات غسل الأموال من العمليات التي تنفذ محلياً، ودولياً، لذلك هناك تعاون دولي لمكافحة عمليات غسل الأموال، إذ تعمل الجهات المختصة العالمية بإجراء اتفاقيات دولية عبر منظمات متخصصة، والتأكد من عدم تقديم المساعدة عبر هذه المنظمات إلى غاسلي الأموال: (السيوي، 2008، 106)

1. **المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة غسل الأموال:** تم تأسيس منظمات دولية لغرض متابعة عمليات التحويل المالي، فضلا عن انتقال الأموال من دولة إلى أخرى، وكشف العمليات المشبوهة، وذلك عبر التعاون الدولي وتبادل المعلومات المالية بين الدول، وبين المنظمات المتخصصة، ومن أهم المنظمات المتخصصة هي: (مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)

أ. **مجموعة العمل المالي (fatf):** وهي من المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة عمليات غسل الأموال، تتألف عضوية هذه المنظمة من (35) دولة، إذ تقوم هذه المنظمة بوضع قوانين وإجراءات لمكافحة غسل الأموال فضلا عن تشريعات وقوانين تخص تمويل الإرهاب والمتاجرة بالسلاح

والقوانين المتعلقة بالنظام المالي الدولي، فضلا عن أنها تعمل على اكتشاف نقاط القوة والضعف في النظام المالي الدولي لتعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف، لغرض حماية النظام المالي الدولي.

ب. **مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (mena fatf):** وهي منظمة دولية مستقلة، تتألف عضوية هذه المنظمة من (19) دولة، كما تتعاون مع منظمات دولية أخرى منها منظمة (fatf)، لتعزيز التعاون وحماية النظام المالي الدولي، تقوم وفق أهداف عدة منها تنفيذ القوانين والمعاهدات بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فضلا عن تبادل الخبرات المالية بين دول الأعضاء لتعزيز التطور.

ج. **مجموعة (Egmont group):** تم تأسيس هذه المجموعة في بروكسل عام (1995)، وهي مجموعة تهدف إلى مراقبة وتحريات مالية في جميع انحاء العالم لغرض مكافحة عمليات غسل الأموال وأي جريمة مالية أخرى، مما يدعم التعاون الدولي فيما يخص التعاملات المالية بين العالم.

د. **مجموعة (Globe Network):** وهو مركز افتراضي يعمل على توفير منصة خاصة لتبادل البيانات والمعلومات بين الجهات المختصة لمكافحة غسل الأموال في انحاء العالم، حيث يوفر الأدوات والموارد التي تحتاجها الجهات الخاصة، فضلا عن كيفية اتخاذ القرار بحق مرتكبي جريمة غسل الأموال.

2. **الاتفاقيات الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال عبر البطاقات الالكترونية:** نتيجة التطور السريع والحاصل في عمليات الدفع المالي، ونتيجة لوجود عمليات غسل الأموال، استخدم غاسلي الأموال البطاقات الالكترونية لغرض تهريب وغسل الأموال سواء محلياً، أو دولياً، لذلك كان من الضروري عقد اتفاقيات دولية لمكافحة استغلال البطاقات الالكترونية في عمليات غسل الأموال، ومن هذه الاتفاقيات هي: (طه، 2024: 32)

أ. **اتفاقية بودابست (2001):** تم تأسيس هذه الاتفاقية في لجنة الوزراء في أوروبا، عام (2001)، تهدف هذه الاتفاقية إلى التعاون الدولي وتوحيد رسم السياسة الجنائية للجرائم المعلوماتية، كما يتم التنسيق بين دول الأعضاء في مكافحة الجرائم المعلوماتية والتصدي لها، واتخاذ إجراءات قانونية تمتاز بالدقة والسرعة العالية، إذ تعد من أولى الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى مكافحة عمليات وجرائم غسل الأموال عبر البطاقات الالكترونية.

كما تلتزم دول الأعضاء في هذه الاتفاقية بتنفيذ القوانين والإجراءات وتبادل المعلومات المالية الرقمية، فضلا عن محاسبة أصحاب جرائم غسل الأموال.

حيث لا تقتصر هذه الاتفاقية على جرائم غسل الأموال فقط، بل تشمل الجرائم الرقمية التي تخص النظام المصرفي، ومنها:

- ❖ تحويل الأموال بطريقة غير قانونية عبر النظام المصرفي عن طريق اختراق الحسابات المصرفية.
- ❖ سرقة البطاقات الائتمانية واستخدامها لعمليات غسل الأموال.
- ❖ استخدام بيانات شخصية وهمية لإنشاء بطاقات الكترونية تستخدم فيما بعد لعمليات غسل الأموال.
- ❖ جرائم العملات الرقمية ومنها البتكوين، حيث يقوم غاسلي الأموال بإخفاء مصادر الأموال غير القانونية.
- ❖ جرائم إخفاء مسارات الأموال، ومنها انشاء محافظ الكترونية بصورة غير قانونية لتغيير مسار الأموال.

ب. **اتفاقية باليرمو (2000):** تم تأسيس هذه الاتفاقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (2000)، لكن تم تنفيذ الاتفاقية في عام (2003)، تعد اتفاقية شاملة للتصدي للجرائم الالكترونية والتي من ضمنها عمليات غسل الأموال الالكترونية.

تهدف الاتفاقية الى وجود تعاون بين دول الأعضاء للتصدي للجرائم الالكترونية حول العالم، كما تلزم الدول الأعضاء بضرورة الالتزام بالقوانين التي تنص عليها الاتفاقية، ومنها مصادرة الأموال في حال كشف عملية غسل الأموال، وتسليم غاسلي الأموال الى الجهات المختصة في بلدانهم، فضلا عن فرض رقابة شديدة على التحويلات المالية التي تتم من خلال البطاقات الالكترونية؛ وذلك لكشف العمليات المالية المشبوهة ومنع استخدام الأموال في عمليات غسل الأموال.

إذ تمت موافقة (190) دولة للانضمام الى هذه الاتفاقية وطبقت قوانين وشروط الاتفاقية، وتعد من أكثر الاتفاقيات انتشاراً حول العالم لمكافحة عمليات غسل الأموال الالكترونية، وعلى الرغم من أنها أكثر الاتفاقيات انتشاراً حول العالم، لكن نتيجة التطور الحاصل في عالم التكنولوجيا، تطورت أيضا عمليات غسل الأموال وتطورت الأساليب والطرق من قبل غاسلي الأموال، ومن أبرز هذه الطرق هي استخدام العملات المشفرة عبر الانترنت.

ج. **اتفاقية ستراسبورغ (1990):** تم تأسيس هذه الاتفاقية في عام (1990)، ولكن تم تنفيذ النصوص والقوانين في عام (1993)، وتعد أول اتفاقية دولية تختص في مجال مكافحة غسل الأموال بصورة عامة، ومن ضمنها جرائم غسل الأموال عبر البطاقات الالكترونية، وتنفذ القوانين من خلال التعاون بين دول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات المالية والتحويلات المشبوهة بمبالغ كبيرة جداً، تفرض هذه الاتفاقية إجراءات عل الدول الأعضاء الالتزام بها، ومنها تحديث قوانينها المحلية حسب التطور الحاصل في التكنولوجيا، وتطور عمليات غسل الأموال الالكترونية، كما تلزم الدول الأعضاء بعملية الإبلاغ عن أي عملية مالية تشتبه أن تكون غسل أموال، وتلزم الدول الأعضاء بأنشاء جهات رقابية داخلية، الهدف منها رقابة ومتابعة عمليات التحويل المالية الالكترونية.

إذ تم انضمام (48) دولة حول العالم، وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها النظام المصرفي حول العالم، إلا أن هذه الاتفاقية تعد من أهم الاتفاقيات والحجر الأساس للدول الأعضاء ومرجع قانوني لكيفية التصدي ومكافحة عمليات غسل الأموال الالكترونية.

د. **اتفاقية بازل (1988):** تم تأسيس هذه الاتفاقية عام (1988)، ونصت الاتفاقية على منع استخدام النظام المصرفي في عمليات غسل الأموال، من خلال تعزيز المراقبة على العمليات المصرفية.

ركزت هذه الاتفاقية على المصارف، ودورها في التصدي لعمليات غسل الأموال عن طريق البطاقات الائتمانية، حيث تقوم بتوجيه المصارف بفرض إجراءات رقابية شديدة على عمليات التحويل الالكترونية للعملاء، والكشف عن عمليات التحويل المشبوهة، ورفض التعامل مع العملاء المشتبه بهم، فضلا عن فرض إجراءات للتحقق من العميل عند تحويل الأموال باستخدام البطاقات الالكترونية.

تقوم هذه الاتفاقية بتوجيه دول الأعضاء بإنشاء وحدات رقابية مالية لدى المصارف، لمراقبة التحويلات المالية عبر البطاقات الالكترونية، مع فرض عقوبات على المؤسسات المصرفية المشتركة في الاتفاقية التي لم تنفذ القوانين والإجراءات المنصوص عليها داخل الاتفاقية، فضلا عن التعاون مع باقي المنظمات الدولية لمكافحة غسل الأموال ومنها منظمة (fatf).

خامساً. مراحل مكافحة عمليات غسل الأموال: ينبغي على المؤسسات المالية اتباع عدة خطوات، الهدف منها التأكد من العمليات المالية غير مشبوهة من عمليات غسل الأموال، ومن ضمن هذه الخطوات هي: (العساف، 2020: 46)

1. التزام المؤسسات المالية ومن ضمنها المصارف، التحقق من هوية العميل سواء كان شخص، أو شركة، أو جمعيات ومؤسسات، والتأكد من أنه جهة حقيقية وليس وهمية.
2. الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة من قبل المنظمات الدولية لمكافحة غسل الأموال، واجراء الرقابة والتدقيق على الأموال.
3. اصدار تقارير بصورة مستمرة ودورية الخاصة بعمل المؤسسات المالية، وعمليات تحويل الأموال، وكشف آليات التحويل، والمبالغ المحولة وعمليات المقاصة وعمليات السحب والإيداع، وتحليلها بصورة دقيقة لكشف العمليات المشبوهة بغسل الأموال.
4. يتم الكشف عن العمليات المشبوهة لغسل الأموال من خلال عدة طريق أهمها: إخفاء العميل لبعض المعلومات الشخصية، أو غرض تحويل الأموال، أو أي معلومة تخص تحويل الأموال.
5. تحديث أساليب الرقابة على المؤسسات المالية من قبل الجهات الرقابية، سواء كانت محلية، أو دولية، خصوصا الرقابة على المؤسسات غير المالية مثل مكاتب الصيرفة، والسير مع التطورات الحاصلة في التكنولوجيا، وخصوصاً عمليات تحويل الأموال الكترونياً.
6. تبادل المعلومات بين المؤسسات المحلية، وبين المنظمات الرقابية الدولية، لغرض تسهيل الكشف عن عمليات غسل الأموال، وفرض غرامات وتطبيق القوانين في حال تم الكشف عن عمليات غسل الأموال، ومصادرة الأموال.

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لملاحقة ومكافحة عمليات غسل الأموال، إلا أن هناك عوائق تقف أمام المؤسسات المالية، وكذلك الجهات الرقابية، سواء كانت محلية، أو دولية، بحيث تقف أمام تطبيق الخطوات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، ومن ضمن هذه العوائق هي: (مزرة، 2020: 190)

أ. عدم تطبيق القوانين بصورة صحيحة من قبل المؤسسات المالية والتي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال.

ب. كل اتفاقية نصت على مكافحة غسل الأموال، كانت وفق قوانين تخدم التشريعات الخاصة بالبلد المصدر للاتفاقية، مما أدى إلى حدوث عائق أما باقي الدول حول كيفية تطبيق هذه التشريعات داخل بلدانها؛ بسبب تعارض هذه التشريعات مع التشريعات الخاصة داخل هذه البلدان.

ج. عدم وجود جهود كثيفة وحقيقية حول تدريب الموظفين، أو العاملين داخل المؤسسات المالية حول مكافحة عمليات غسل الأموال، أو توضيح ما هي المؤشرات الخطيرة التي ممكن ان تكشف عن عمليات غسل الأموال. (السبعاوي، النعيمي، 2023: 540)

د. بسبب تطور التكنولوجيا السريع، أدى الى حدوث عائق امام المؤسسات المالية سواء كانت محلية، أو دولية، بمكافحة عمليات غسل الأموال عبر البطاقات الائتمانية، أو عن طريق العملات الالكترونية، مما ينبغي وجود أنظمة متطورة توازي التطور في عمليات غسل الأموال الكترونياً.

ه. السرعة في الإنجاز من خلال العملات الالكترونية ساهم في استعمالها من قبل عدد كبير من الأفراد في مختلف دول العالم، مما أدى إلى صعوبة أكبر من قبل الجهات الرقابية على السيطرة على عمليات التحويل المالية.

و. نتيجة للتطور في التكنولوجيا، ساعد ذلك غاسلي الأموال بعدم كشف هويتهم الحقيقية، مما أدى ذلك إلى سهولة استعمال الأموال في عمليات غسل الأموال بدون الكشف عن هوية المستخدم.

ز. التشريعات في بعض دول العالم تسهل على غاسلي الأموال، وذلك من خلال تحويل بعض الأصول الحقيقية إلى عملات الكترونية.

إذ ينبغي أن تكون هناك خطوات حقيقية لمعالجة هذه التحديات التي تقف أمام تطبيق التشريعات الدولية، ومن أهم هذه الخطوات هي انشاء بروتوكولات إقليمية موحدة لتبادل المعلومات ومتابعة عمليات التحويلات الرقمية، مما يسهل من متابعة مسارات عمليات التحويل الالكترونية دولياً.

سادساً. إجراءات مكافحة غسل الأموال بين الدول: على الرغم من قيام الدول المشاركة في الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الأموال بتطبيق التشريعات والأنظمة القانونية، إلا أن هناك بعض الاختلافات في الإجراءات لتطبيق هذه القوانين بحسب كل بلد وقوانينه المحلية، والبنى التحتية المالية والاقتصادية، وباختلاف السياسات والآليات القانونية لكل بلد، مثلا عند مقارنة العراق (الذي يخضع لمراقبة مستمرة من قبل منظمة (fatf)) مع سنغافورة (التي تعد من أفضل الدول عالمياً في تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال)، نجد ما يأتي: (مجموعة العمل المالي (fatf)، 2016)

1. يعتمد العراق عند تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال على القوانين الصادرة من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يعد الجهة المختصة بتنفيذ السياسات بالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي العراقي، بينما تعتمد سنغافورة على وحدة الاستخبارات المالية السنغافورية، وذلك بالالتزام الصارم بمجموعة العمل المالي الدولية (fatf)، إذ يقوم البنك المركزي في سنغافورة بالإشراف بصورة مباشرة على الامتثال داخل القطاع المصرفي.
2. إلزام المصارف العراقية بالإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة من خلال نظام التحقق من هوية العملاء، أما في سنغافورة فهناك متطلبات شديدة الصرامة لنظام التحقق من هوية العملاء، من خلال تطبيق منهج المخاطرة المستندة لتقييم المخاطر، فضلا عن إجراءات تدقيقية شديدة ومتكررة.
3. يواجه كل بلد تحديات مختلفة عن الآخر، مما يجعل تطبيق الإجراءات تتفاوت بين الدول، في العراق يواجه بيئة اقتصادية صعبة بسبب ضعف البنية التحتية في المؤسسات المالية، ومن ثم يكون بحاجة إلى مواكبة القوانين والمعايير الدولية بصورة مستمرة، أما سنغافورة فتمتاز بنظام مالي متطور جدا، فضلا عن بيئة اقتصادية مستقرة وبنى تحتية قوية، إذ تعد سنغافورة من الدول الرائدة في مكافحة حالات غسل الأموال، وتمتلك أفضل الأنظمة المالية والرقابية عالمياً.
4. هناك تطور في العراق لكن تطور تدريجي ومحدود، مما يجعل تطبيق القوانين لمكافحة غسل الأموال محدود أيضا، أما في سنغافورة فهناك أنظمة متطورة وحديثة، فضلا عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للرقابة بصورة مستمرة على التحويلات الالكترونية مما يجعلها من أكثر البلدان تطبيقاً لإجراءات مكافحة غسل الأموال.

المبحث الثالث

تأثير زيادة استخدام العملات الالكترونية على عمليات غسل الأموال

أولاً. عينة ومجتمع الدراسة: تم اختيار سنة (2019-2020) كمدة زمنية للبحث؛ بسبب الزيادة الكبيرة في استخدام العملات الالكترونية في هذه الفترة، نتيجة الظروف التي مرت بها دول العالم من أسباب صحية وحجر صحي بسبب جائحة كورونا، أدى ذلك إلى ضرورة استخدام بديل للعملة

الورقية، مما زاد استخدام العملات الالكترونية بشكل كبير، وسوف يتم أخذ نموذج (دولة العراق) لتوضيح أثر الزيادة الكبيرة في استخدام العملات الالكترونية على عمليات غسل الأموال، إذ تم استخدام العملات الالكترونية خلال هذه الفترة بصورة كبيرة، إذ تم استخدام المحافظ الالكترونية بدلا من الورقية، فضلا عن استخدام نقاط الدفع الالكتروني بصورة أكبر بدلا من استلام الأموال من المؤسسة الرئيسة، كذلك قام الأفراد بإصدار بطاقات الكترونية للتداول الالكتروني بدلا من التداول الورقي، وهذه الإجراءات المتزايدة جاءت وفق الظروف الصحية التي كانت تمر بها دول العالم، ومن ضمنها دولة العراق.

والجدول أدناه يوضح الزيادة الكبيرة في استخدام العملات الالكترونية للفترة (2019-2020)، وكالآتي:

جدول (2): استخدام العملات الالكترونية للسنتين (2018-2022)

العملات الالكترونية	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المحافظ الالكترونية	271,906	403,797	1,226,235	2,107,265	2,970,390
عدد نقاط الدفع الالكتروني	2,200	2,226	7,540	8,329	10,718
اجمالي البطاقات الالكترونية	8,810	10,506	11,749	14,906	16,202
الدفع الالكتروني بالموبايل (بالمليار)	386,401	858,128	1,402,301	913,356	1,069,699
مجموع العملات الالكترونية	651,317	1,274,657	2,647,825	3,043,856	4,067009

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام،2020، ص6

كما موضح في الجدول، يتبين أن هناك زيادة في عدد المحافظ الالكترونية خلال الفترة (2018-2022)، يلاحظ أنها كانت في سنة (2018) تساوي حوالي (217,906)، في حين ارتفع عدد المحافظ الالكترونية حتى وصل في سنة (2022) الى (2,970,390)، وهذا يدل على نمو مستمر ومتصاعد نتيجة انتشار الثقافة المالية ومن ضمنها انتشار التعامل بالدفع الالكتروني، الذي شجع الأفراد على استخدام العملات الالكترونية، مما حقق ارتفاع بمقدار (822,438).

كما زادت عدد نقاط الدفع الالكتروني خلال الفترة حيث كانت عددها في سنة (2008) تساوي (2200)، بينما ارتفع عدد النقاط وصولاً إلى سنة (2022) الى (10718)، وهذا يدل على النمو والتصاعد في عدد نقاط الدفع الالكتروني.

في حين أزادت عدد إصدارات البطاقات الالكترونية بنسبة نمو معتدلة، حيث كانت عدد إصدارات البطاقات الالكترونية في سنة (2008) تساوي (8810)، في حين ارتفعت في سنة (2020) الى (16202)، وهذا يدل اقبال الأفراد على اصدار البطاقات الالكترونية.

كذلك كانت هناك زيادة ملحوظة في الدفع عن طريق الموبايل، حيث كانت المبالغ المحولة الكترونيا عن طريق الموبايل في سنة (2008) (386401)، وصولا إلى (1402301)، على الرغم من الانخفاض في سنة (2021).

ومن المؤكد أن كل تطور، وكل عملية تقدم تكنولوجي هناك تطور في عمليات غسل الأموال، وتطور في أساليب غسل وتهريب الأموال، وساعدت التكنولوجيا كثيراً غاسلي الأموال تسهيل العمليات من تحويل أموال خارج البلد، أو من خلال الحسابات المصرفية، أو استخدام التكنلوجيا لمصالحهم واخفاء هوية المستخدم، مما يسهل عمليات غسل الأموال.

ونتيجة لزيادة استخدام التكنولوجيا، وزيادة استخدام العملات الالكترونية، كانت هناك زيادة أيضا في عمليات غسل الأموال، وكما موضح في الجدول الآتي: -

جدول (3): حالات المشتبه بها في عمليات غسل الأموال

نوع الحالة	2018	2019	2020	2021	2022
اجمالي عدد الحالات المشبوهة بحسب المصدر	308	400	881	649	597
الحالات المشبوهة للحوالات	147	172	621	535	480
الحالات المشبوهة بفتح الحسابات	15	17	38	54	66
الحالات المشبوهة بالنسبة للنقد	12	15	44	49	66
المجموع	482	624	1,597	1,287	1,209

المصدر: مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، التقرير السنوي للفترة (2018-2022)

يتضح من الجدول السابق، أن هناك زيادة في معظم الحالات المشبوهة والتي أعلن عنها مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث ارتفعت اعداد الحالات المشبوهة بحسب المصدر بصورة متفاوتة، وصلت الذروة في سنة (2020)، ومن ثم بدأت بالتراجع في السنتين (2020-2021).

وكانت الحالات المشبوهة الخاصة بالحوالات مستمرة بالصعود والوصول إلى ذروتها في سنة (2020) بمقدار (621) حالة.

كما إن الحالات المشبوهة بفتح الحسابات كان هناك تزايد بصورة مستمرة، وصولاً إلى (66) حالة، أما الحالات المشبوهة الخاصة بالنقد فقد استمرت بالصعود وصولاً إلى (66) حالة.

إن أحد أسباب ارتفاع حالات غسل الأموال الذي شهده العراق خلال الفترة (2018-2022)، هو تطور ونمو العملات الالكترونية، مما أتاح فرصة لغاسلي الأموال استخدامها في عمليات غسل الأموال؛ بسبب سرعة انجاز العملية، مما يصعب على الجهات الرقابية كشف العمليات بسهولة، أدى ذلك إلى ارتفاع حالات غسل الأموال في هذه الفترة.

كما لوحظ أن هناك انخفاض في نسبة عمليات غسل الأموال بعد سنة (2020)، وهذا يدل على قيام الجهات المختصة بزيادة الأنظمة الرقابية، وزيادة التعاون الدولي للكشف عن الحالات المشبوهة، وتتبع مسارات العمليات التي تحمل مبالغ مالية ضخمة، وهذا ما انعكس على زيادة حالات غسل الأموال عن طريق النقد، وهذا يدل على رجوع غاسلي الأموال الى الطرق التقليدية النقدية؛ بسبب فرض رقابة اعلى على العملات الالكترونية.

ثانياً. تحليل أثر الزيادة في استخدام العملات الالكترونية على عمليات غسل الأموال: لغرض قياس أثر استخدام العملات الالكترونية على عمليات غسل الأموال، سوف يتم استعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثبات الفرضية، وفيما يلي تحليلاً لأثر الزيادة في العملات الالكترونية على غسل الأموال في العراق وللمدة (2018-2022).

جدول (3): نتائج التحليل الاحصائي للفترة (2018-2022) للعلاقة بين العملات الالكترونية وعمليات غسل الأموال

تأثير العملات الالكترونية على حالات غسل الاموال	R	r^2	F	T
	0.782	0.612	4.733	2.176

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS)

من خلال نتائج التحليل الاحصائي، يتبين أن هناك علاقة ارتباط طردية موجبة، إذ يشير معامل الارتباط (0,782) إلى وجود علاقة طردية بين استخدام العملات الالكترونية، وبين حالات غسل الأموال، أي إنه كلما زاد استخدام العملات الالكترونية تزداد حالات غسل الأموال.

كما يشير معامل التحديد (r^2) إلى أن (61%) من حالات غسل الأموال يمكن أن يكون من خلال التغير في نسبة العملات الالكترونية، وتبقى نسبة (39%) من التغيرات الحاصلة في عمليات غسل الأموال تكون أسبابها مختلفة مثل التشريعات بحسب كل بلد، أو الرقابة على التعامل بالعملات الالكترونية، أو أي أسباب أخرى.

وعند حساب قيمة (F) المحسوبة التي تبين معنوية العلاقة، وجد إن قيمة (f) تساوي (4,733) وهذا يدل على أن العلاقة معنوية عند مستوى (0,05) بين العملات الالكترونية، وحالات غسل الأموال.

أي إن تفسير النتائج السابقة يدل على وجود علاقة ارتباط طردية وإيجابية بين العملات الالكترونية وحالات غسل الأموال، أي تعد العملات الالكترونية من أهم العوامل التي تؤثر على حالات غسل الأموال، ومن ثم ينبغي أن تكون هناك رقابة وأنظمة محدثة باستمرار لمكافحة حالات غسل الأموال.

بالتالي نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين انتشار استخدام العملات الالكترونية وزيادة حالات غسل الأموال، ونرفض الفرضية الثانية التي تنص على عدم جود علاقة بين انتشار استخدام العملات الالكترونية وزيادة حالات غسل الأموال.

وفيما يأتي شكل يوضح هذه العلاقة بين العملات الالكترونية وغسل الأموال خلال الفترة (2018-2022)

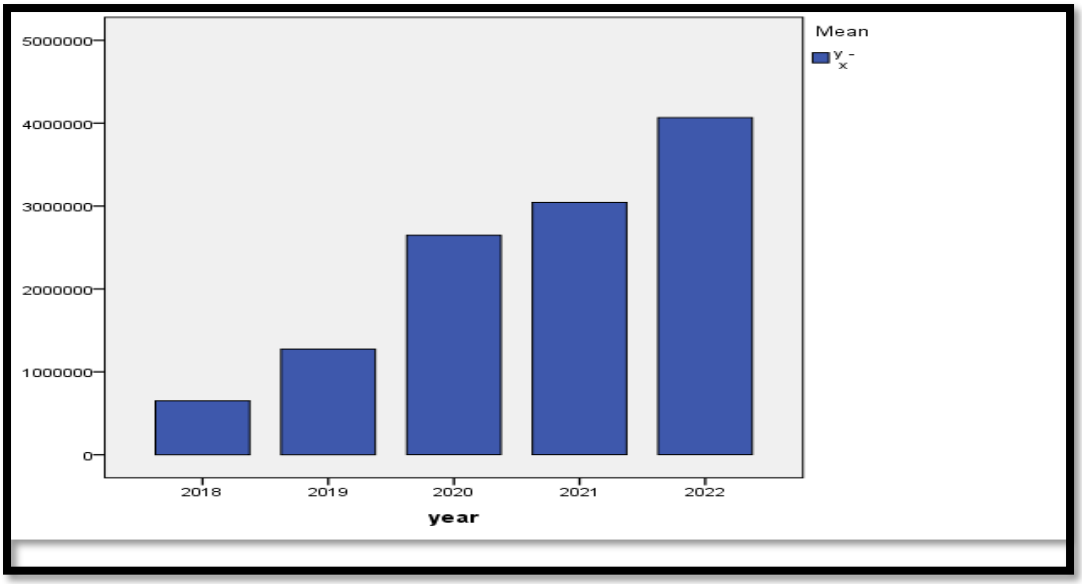

شكل (1): العلاقة بين العملات الالكترونية وحالات غسل الأموال للفترة (2018-2022)
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)

يتضح من الشكل أعلاه أثر العملات الالكترونية على زيادة حالات غسل الأموال خلال الفترة (2018-2022)، إذ تظهر العلاقة الطردية بين المتغيرين، أي إنه كلما زاد استخدام العملات الالكترونية زادت معها حالات غسل الأموال.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل البحث إلى استنتاجات عدة، منها:

1. زيادة التطور في النظم الالكترونية والرقمية للنظام المالي في معظم دول العالم، لا يتناسب مع حجم التطور في الأساليب المتبعة من قبل غاسلي الأموال، مما ساهم في ذلك زيادة عمليات غسل الأموال بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة، وسرعة تحويل الأموال بين البلدان.
2. على الرغم من وجود اتفاقيات دولية لمكافحة غسل الأموال، إلا أن بعض الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات لا تلتزم بكافة القوانين والتشريعات المنصوص عليها داخل الاتفاقية، مما يساهم في تسهيل عمليات غسل الأموال.
3. اختلاف القوانين بين بلدان العالم، وطريقة تطبيق القوانين لدى كل بلد، عرقل من التنسيق بين دول العالم من أجل مكافحة استخدام العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال.
4. استخدام وتداول العملات الرقمية في منصات غير نظامية، ساهم في تداول الأموال بدون رقابة مركزية، مما جعل من عمليات غسل الأموال عبر العملات الالكترونية أمر سهل من قبل غاسلي الأموال.
5. تزايد استخدام عمليات غسل الأموال يقلل من ثقة الأفراد باستخدام العملات الالكترونية، وتؤثر بصورة سلبية على الاستقرار في النظام المالي للبلد.

ثانياً. التوصيات:

1. إنشاء وحدة رقابة الكترونية مختصة في البنك المركزي العراقي، لرصد المحافظ الرقمية والتحولات الالكترونية بالتعاون مع شبكة (EGMONT) الدولية.
2. تطوير الأنظمة والتشريعات بما يتناسب مع تطور عمليات غسل الأموال عبر العملات الالكترونية، وهذا يتطلب زيادة في الأنظمة الرقابية حتى تتمكن الدول المشاركة في اتفاقيات غسل الأموال من مواكبة تطورات القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال.
3. امتثال دول الأعضاء في الاتفاقيات الخاصة بغسل الأموال حول العالم، وتطبيق القوانين وزيادة التعاون بين الدول لتعزيز التنسيق بينها من خلال مشاركة المعلومات والبيانات، والتصدي لعمليات غسل الأموال.
4. فرض عقوبات صارمة وغرامات في حال استخدام منصات رقمية غير مرخصة، وذلك لزيادة الرقابة على تداول العملات الإلكترونية.
5. زيادة التوعية ونشر معلومات للأفراد، ومخاطر الدخول واستخدام العملات الالكترونية في عمليات غسل الأموال.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. احمد، خضير احمد، كوكي، ايمان، بناء محفظة استثمارية من العملات الافتراضية باستخدام البرمجة الخطية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، 2023.
2. التميمي، فراس جبار كريم، دور الدفع الالكتروني في الحمد من جريمة غسل الأموال، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الاقتصادية، 2023.
3. السبعاوي، محمد احمد، النعيمي، زهراء احمد، أثر النفاذ للخدمات المالية في استقرار القطاع المصرفي في مجموعة من البلدان العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 63، 2023.
4. الزلمي، بسام احمد، السراج، عبود، دور النقود الالكترونية في عمليات غسل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 2010.
5. السيوي، عادل محمد، التعاون الدولي في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الطبعة الأولى، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
6. العساف، عبد الله إبراهيم، الرقابة على عمليات غسل الأموال في مجال الصرافة الالكترونية، جامعة عمان الاهلية، كلية الحقوق، 2020.
7. الغامدي، سعود محيي الدين، جريمة غسل الأموال في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، 2005، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، السعودية.
8. بارك، جون، العملات الرقمية الصادرة من المصارف المركزية الرائدة، خريطة طريق للدول الخليجية، 8فبراير، 2024، ورقة عمل منشورة على الموقع الالكتروني:
https://mecouncil.org/ar/publication /
9. تركي، بن ليلى، جريمة تبيض الأموال عبر الوسائط الالكترونية بطاقات الائتمان نموذجاً، 2016، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 9.
10. حسين، طه، غسيل الأموال ظاهرة من مظاهر الفساد الإداري، بغداد، 2008.

11. طه، وليد، التنظيم التشريعي للجرائم الالكترونية في اتفاقية بودابست، المجلة العربية للفقه والقضاء، المجلد 1، العدد 45، 2024، الأردن.
12. عثمانية، عثمان، بن قيراط، وداد، اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود، عصر المال الجديد، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022.
13. مزرة، اميرة، جريمة غسل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، العدد الثامن، 2020.
14. مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جمهورية العراق، متاح على الموقع الالكتروني: https://aml.iq/
15. مرابط، خديجة، حمودي، محمد، جريمة غسل الأموال في بيئة النقود الالكترونية دراسة مقارنة في التشريعين العراقي والجزائري، مجلة العلوم الإنسانية جامعة زاخو، العراق، 2022.
16. مجموعة العمل المالي (FATF)، (2016)، تقرير التقييم المتبادل لسنغافورة، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متاح على الموقع www.fatf-gafi.org

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Madinger, J. (2011). Money Laundering: A Guide for Criminal Investigators (Third Edition). CRC Press, Taylor & Francis Group. ISBN: 978-1-4398-3603-0.